المشاريع المائية التركية في حوضي دجلة والفرات.. الأهداف والنوايا

د. حامد عبيد حداد
مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد

المستخلص

تعد تركيا نهري دجلة والفرات نهرين وطنيين ولا تعدهما نهريين دوليين، لذا تؤكد بأن لها حق السيادة المطلقة على مواردهما المائية، بحيث لا ينبغي أن تخلق السدود التي تبنيها على النهرين مشكلات دولية.وبدراسة كل المعاهدات والقواعد الدولية في هذا المجال نجد انها تدافع عن حق جميع الدول المتشاطئة في استخدام مياهها الدولية دون أي أعتبار لنظرية الحق الاقليمي المطلق.

وقد شرعت تركيا خلال الثمانينيات من القرن الماضي في تنفيذ مشاريعها المائية مُبتدئة بمشروع جنوب شرق الأناضول (الغابGAP) الذي يُعد أحد أكبر المشاريع طموحاً في العالم وفي تركيا، وهو في الاساس من أفكار سليمان ديميريل رئيس الوزراء التركي ورئيس الجمهورية الأسبق.أن نضوج فكرة المشروع كانت في نهاية السبعينيات من القرن الماضي، رغم ان خطة انشاء سد (كيبان) على الفرات في تركيا كانت قبل ذلك بكثير. يتضمن مشروع (الغاب)13مشروعاً رئيساً، منها 7 مشاريع ضمن حوض الفرات، و6 مشاريع ضمن حوض نهر دجلة، ويتضمن المشروع انشاء 22 سداً مع 19 محطة كهرومائية.

ثم أتبعت تركيا مشروع (الغاب) بمشروع مياه (أنابيب السلام)، الذي بدأ التخطيط له واعداد الدراسات الاولية له عام 1986. ويُعد المشروع المذكور أحد المواضيع الحساسة والمؤثرة في العلاقات العربية-التركية بوجه عام، وسيسهم هذا المشروع في حالة تنفيذه (كما تزعم تركيا) في أزالة الكثير من المشاكل المائية والزراعية والتنموية لدول المنطقة.

يعمل مشروع (أنابيب السلام) على توجيه جزء من مياه تركيا الى دول الشرق الاوسط والخليج العربي عبر خطين من الانابيب، الاول (خط غربي) يصل طوله الى 2700 كيلو متر، والثاني (خط شرقي او خط الخليج) ويصل طوله الى 3900 كيلو متر. وتواجه هذا المشروع الكثير من الصعوبات والعقبات التي حالت دون تنفيذ المشروع.

ترمي تركيا من وراء اقامة مشاريعها المائية: (الغابGAP)، و(أنابيب السلام) الى تحقيق جملة أهداف: اقتصادية وسياسية وأمنية واستراتيجية.

ومن طبيعة واهداف مشاريع تركيا المائية يتضح بأنها تسعى لأن تكون قوة اقتصادية وسياسية على حساب مصلحة الدول المتشاطئة معها في نهري دجلة والفرات، وتصر على نهجها في تنفيذ برامجها المائية، بالرغم من الاعتراضات عليها من قبل العراق وسوريا بصفتهما دولتين متضررتين.

Abstract

Turkey Consider Tigris and Euphrates rivers as a national rivers, and not an a International rivers, so that . It insists on its absolute sovereignty on that resources. The block (levee) which Turkey established should not create International problems.

The All International agreements and laws in this sect warrant the rights of all the states that located in river stream to use it without any consider to the regional absolute right.

During the 1980s, Turkey construct water projects, started with GAP, project which is one of the greatest project in the world, in spite of the plane of construct of the keep an levee on the Euphrates was pre of that project. The GAP includes, thirteen main projects, from which. There are seven projects on the Euphrates, and sex projects on the Tigris. In addition, the project includes. Set up twenty-two levee with eighteenth electro water station.

After the GAP, came the (peace pipes) which began since the 1986, which is one of the most important subject in the Arabian Turkeys' relations, despite his agricultural and development geodes to the region .

The peace pipes project with provide water to the middle East states , and Gulf states, throw two pipeline, first, (east line) with 2700Km, and second (east line) or (Gulf line) with 3900Km. But it face may difficult in his way.

The two project : GAP and peace pipes, have many objectives for Turkey, politically, economically, security etc.

صفحات البحث 265-282

المشاريع المائية التركية في حوضي دجلة والفرات.. الأهداف والنوايا

المقدمة:

تعد تركيا مياه نهري دجلة والفرات اللذان ينبعان من هضبة الاناضول جنوب شرق تركيا من جبال طوروس الشرقية وجبال زاجروس ثم يدخلان الاراضي السورية والعراقية مياهاً تركية من منطلق انها تنبع من أراضيها. لذا فهي تعمل على استغلال هذه الموارد باقامة المشاريع والسدود التي يمكن ان تحقق لها قدراً ممكناً من المنافع والأهداف الاقتصادية والسياسية والأمنية التي تسعى الى تحقيقها، أو ترى انها تتيح لها ذلك من خلال المشاريع التي أقامتها والتي سوف تقيمها في المستقبل .

وقد بدأ تصاعد حدة اللهجة التركية مع بداية سبعينيات القرن الماضي حين لجأت وبدون التشاور مع سوريا أو العراق الى بدأ تنفيذ مشروع جنوب شرق الأناضول المعروف باسم (الغاب GAP) على دجلة والفرات وروافدهما . ويؤكد أحد المسؤولين الأتراك: "أن المياه لا تجري مجاناً ، وعلى العرب أن يدركوا ذلك، فقد أصبحت أشح من النفط، واذا أتبع الأتراك المنطق نفسه فسيّدعون الحقوق نفسها في النفط العربي كما يدّعي العرب حقوقاً في المياه التركية" . وقال سليمان ديميريل رئيس الوزراء التركي الأسبق بأن: "الماء ثروة تنوي تركيا استغلالها لصالحها تماماً كما يستغل جيرانها العرب بترولهم وفقاً لرغباتهم" .

لقد كانت نتائج هذا المشروع وخيمة على العراق وسوريا، وتمت معارضته بشدة من قبل هاتين الدولتين وبالأخص من العراق، ولهذا السبب تُعد منطقة هذا الحوض (دجلة والفرات) من اكثر المناطق غير المستقرة سياسياً، والماء يلعب دوراً أساسياً في عدم الاستقرار، وتُعد نموذجاً كلاسيكياً لنزاعات المياه واحتمال وصول هذه النزاعات الى حروب في حال عدم الحل .

تأتي أهمية الدراسة من كون المياه مورد اقتصادي واستراتيجي لا يمكن الاستغناء عنه باعتباره شريان الحياة وأحد مرتكزات التنمية الزراعية والصناعية. في حين تشير فرضية الدراسة الى تعرض موارد العراق المائية الى مخاطر آنية ومستقبلية بسبب المشاريع المائية التركية في حوضي دجلة والفرات.

اما هدف الدراسة فهو كشف الدوافع والأهداف التركية من وراء اقامة مشاريعها المائية الحالية والمستقبلية في حوضي دجلة والفرات وما تعكسه من آثار سلبية على موارد العراق المائية .

وعليه تم تقسيم الدراسة على ثلاثة مباحث وخاتمة وكما يأتي :

المبحث الأول : الاطار القانوني لقضية المياه المشتركة بين تركيا وسوريا والعراق .

المبحث الثاني : المشاريع المائية التركية على نهري دجلة والفرات .

المبحث الثالث : اهداف المشاريع المائية التركية .

الخاتمة .

المبحث الأول/ الأطار القانوني لقضية المياه المشتركة بين تركيا وسوريا والعراق

تؤكد تركيا أن لها السيادة المطلقة على مواردها المائية بحيث لاينبغي أن تخلق السدود التي تبنيها على نهري دجلة والفرات مشكلات دولية، فهي لا تعتبرهما نهرين دوليين ، ولكن نهرين وطنيين ، وعلى سبيل المثال صرح سليمان ديميريل في 6 آيار/ مايو 1990 : " أن لتركيا السيادة على مواردها المائية ، ولاينبغي أن تخلق السدود التي تبنيها على نهري دجلة والفرات أية مشكلة دولية ، ويجب أن يدرك الجميع أن لا نهر دجلة ولا نهر الفرات من الانهار الدولية، فهما نهران تركيان حتى النقطة الأخيرة التي يغادران فيها الأقليم التركي"[1] .

وهنا يجب التفرقة قانوناً بين النهر الدولي والنهر الوطني :

فالنهر الدولي: "هو النهر الذي يمر بأقليم دولتين"[2] ، أو "النهر الذي تقع أجزاء منه في دول مختلفة، لذلك فان نهري دجلة والفرات هما نهران دوليان لوقوع اجزاء منهما في ثلاث دول هي : تركيا وسوريا والعراق. وتبعاً لذلك فإنهما يخضعان لقواعد القانون الدولي التي تنطبق على الانهار الدولية .

أما النهر الوطني: "فهو النهر الذي يقع بأكمله من منبعه الى مصبه وكافة روافده داخل حدود أقليم دولة واحدة، وتكون سيطرة الدولة على النهر سيطرة تامة"[3]، ويخضع النهر لاختصاصها المطلق (سيادتها) اسوة بأي جزء آخر من اقليمها مالم يكن هذا الاختصاص مقيداً بمقتضى معاهدة أو اتفاقية دولية تتعلق مثلاً بالملاحة الدولية"[4] . وهذا حسب الرأي الراجح في القانون الدولي .

ومن حيث السيادة الاقليمية تعد كل دولة متمتعة بالسيادة على جزء من النهر الذي يوجد في أقليمها، وذلك في الحدود التي لاتتعارض مع حقوق الدول الأخرى التي تقع الأجزاء الأخرى للنهر في أقليمها.

وتستند المعالجة القانونية لنظم المياه الدولية الى قواعد القانون الدولي التي نشأت عن طريق العرف واكدتها الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والأحكام القضائية .

وبدراسة كل المعاهدات والقواعد الدولية في هذا المجال نجد انها تدافع عن حق جميع الدول المتشاطئة في استخدام مياهها الدولية دون أي اعتبار لنظرية الحق الأقليمي المطلق. وقد عبرت عن ذلك مذكرة وزارة الخارجية الأمريكية في 21 نيسان/ ابريل 1958 عن الجوانب القانونية لاستخدام شبكة المياه الدولية ، فذكرت انه يحق لكل دولة متشاطئة أن تستخدم المياه الدولية الجارية في اراضيها شريطة[5] :

1. الا يؤدي ذلك الى الاضرار بالدول المتشاطئة الأخرى .
2. ان تستطيع الدول المتشاطئة الأخرى أن تستخدم هذه المياه وتنتفع بها بشكل منصف ومعقول .

ان هذان الشرطان يشكلان قاعدتان اساسيتان من قواعد الأنهار الدولية .

هذا ويحفل الجانب القانوني بين دول حوض نهري دجلة والفرات بالعديد من المعاهدات والاتفاقيات بشأن المياه وهي وفقاً للترتيب الزمني كالآتي:[6]

1. معاهدة لوزان (كانون الأول / ديسمبر 1920) :

عقدت هذه المعاهدة بين دولتي الانتداب (فرنسا– بريطانيا) (*) وتركيا ، ونصت المادة الثالثة فيها على وجوب دراسة أي مشروع تنفذه فرنسا لتنظيم الري في سوريا ويؤدي الى نقص المياه في الفرات ودجلة عند دخولهما بلاد مابين النهرين .

2. معاهدة أنقرة (تشرين الأول / اكتوبر 1921) :

عقدت هذه المعاهدة بين فرنسا وتركيا وتشير الى انه يحق لمدينة حلب السورية أن تأخذ من مياه نهر الفرات لاشباع حاجات المنطقة ، وتؤكد المعاهدة على حق سوريا في مياه نهر قونق .

---

[1] – جلال معوض ، مشكلة مياه الفرات ، التطورات والجوانب الاقتصادية والسياسية والقانونية ، جامعة القاهرة ، 1991 ، ص 212 .

[2] – محمود ابو زيد ، المياه مصدر للتوتر في القرن 21 ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، 1998 . ص 28 .

[3] – حامد سلطان ، القانون الدولي العام ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1978 . ص 516 .

[4] – شبكة المعلومات (الانترنت) :http : // WWW. Ahram . org . eglacpss / ahram / 2001/1

[5] – شوكت حسن ، القواعد الدولية لتنظيم استغلال مياه الأنهار الدولية ، مجلة الباحث العربي ، لندن ، العدد 24 ، سبتمبر 1990 . ص 27 .

[6] – داليا اسماعيل محمد ، المياه والعلاقات الدولية ، مكتبة مدبولي ن القاهرة ، 2006 . ص: 46–48 .

* – كانت سوريا تقع تحت الانتداب الفرنسي ، والعراق تحت الانتداب البريطاني .

3. معاهدة الصلح – لوزان (تموز/ يوليو 1923) :

عقدت هذه المعاهدة بين تركيا والحلفاء وتقضي المادة (109) منها بما يأتي :

"عند عدم وجود احكام مخالفة، يعقد اتفاق بين الدول المعنية من اجل المحافظة على المصالح والحقوق المكتسبة لكل منها وذلك عندما يعتمد النظام المائي في دولة ما على الأعمال المنفذة في أقليم دولة اخرى.. وعند تعذر الاتفاق تحسم المسألة بالتحكيم" .

4. معاهدة الصداقة بين فرنسا وتركيا (آيار/ مايو 1926):

تنص المادة (13) من هذه المعاهدة على تأكيد معاهدة (تشرين الأول/ اكتوبر 1921) حول حقوق سوريا في نهر "القويق" ، وحق حلب في الانتفاع بمياه نهر الفرات .

5. معاهدة الصداقة بين العراق وتركيا (آذار/ مارس 1946):

تقضي هذه المعاهدة بتنظيم انتفاع مياه دجلة والفرات بين الدولتين ، والاشتراك في اختيار مكان الانشاءات التي تقام في تركيا، والتشاور ونقل المعلومات ، وان تُعلِم تركيا العراق عن مشاريعها في بناء السدود ، والالتزام بالاتفاق لخدمة مصالح الطرفين .

ان هذه المعاهدة تمت بين دولة المنبع (تركيا) ودولة المصب (العراق)، وتجاهلت تماماً دولة المجرى (سوريا)، التي يجري فيها نهر الفرات مسافة تزيد عن 600 كم، كما ان سوريا لم تدع الى الاشتراك في هذه المعاهدة.. علماً ان هذه المعاهدة انعقدت بعد مرور سنة واحدة على حصول سوريا على استقلالها الفعلي بخروج القوات الأجنبية من اقليمها .

6. المفاوضات الثلاثية والثنائية بين تركيا وسوريا والعراق (1965 – 1971) :

لقد جرت عدة مفاوضات بين العواصم الثلاث منذ عام 1962 وهي سوريا والعراق (1962 – 1974)، سوريا وتركيا (1962 – 1971)، وثلاثية الاطراف (1965 – 1971) للتوصل لاتفاق حول المياه المشتركة، ولم تتوصل تلك المفاوضات الى نتائج .

7. بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا (كانون الثاني/ يناير 1971):

تنص المادة (الثالثة) من هذا البروتوكول على أن الطرفان قد بحثا المشاكل المتعلقة بالمياه المشتركة للمنطقة واتفقا على مايأتي :

أ. تجري السلطات التركية المختصة اثناء وضع ملء خزان كيبان جميع المشاورات التي تعتبر مفيدة مع السلطات العراقية المختصة بغية تأمين حاجة العراق وتركيا من المياه ، بما في ذلك متطلبات ملء خزان الحبانية وكيبان .

ب. يشرع الطرفان في أسرع وقت ممكن بالمباحثات حول المياه المشتركة ابتداءاً بالفرات وبمشاركة جميع الأطراف المعنية .

8. محضر اجتماع اللجنة العراقية– التركية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني (كانون الأول/ ديسمبر 1980) :

وقع هذا المحضر في أنقرة والذي انضمت اليه سوريا في عام 1983 ، حيث نص الفصل الخامس من المحضر والخاص بالمياه على ما يأتي: "حول مسألة المياه اتفق الطرفان على التعاون في مجال السيطرة على التلوث للمياه المشتركة في المنطقة" .

وقد وافق الطرفان أيضاً على انعقاد لجنة فنية مشتركة خلال شهرين لدراسة المواضيع المتعلقة بالمياه وبشكل خاص حوض نهري دجلة والفرات، وحالة تركيا دون انعقاد اللجنة .

9. بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين سوريا وتركيا لعام (1987) :

نص هذا البروتوكول على انه : خلال فترة ملء خزان سد أتاتورك وحتى التوزيع النهائي لمياه الفرات بين البلدان الثلاثة يتعهد الجانب التركي بأن يوفر معدلاً سنوياً يزيد عن 500 م^3 / ثا عند الحدود التركية السورية ، كما سوف يعمل الجانبان مع الجانب العراقي لتوزيع مياه نهري دجلة والفرات بأسرع وقت ممكن .

10. اتفاق سوريا والعراق (نيسان/ ابريل 1990) :

اتفقت الدولتان على أن تكون حصة العراق بموجب هذا الاتفاق 58 % من المياه الواردة في نهر الفرات عند الحدود التركية– السورية، وحصة سوريا 42 % منها ، وذلك حتى يتم عمل اتفاق نهائي ثلاثي حول قسمة مياه النهر .

11. بروتوكول التعاون بين سوريا وتركيا لعام (1993) :

نص هذا البروتوكول على انه : خلال فترة ملء حوض سد أتاتورك بالمياه وحتى التوزيع النهائي لمياه الفرات بين البلدان الثلاثة الواقعة على ضفتيه ، يتعهد الجانب التركي بأن يوفر معدلاً سنوياً يزيد عن 500 م^3 / ثا من المياه عند الحدود التركية– السورية، وفي الحالات التي يكون فيها الجريان الشهري تحت مستوى الـ 500 م^3 / ثا ، فان الجانب التركي يوافق على أن يعوض الفرق أثناء الشهر التالي .

كما نص البروتوكول علىأن الجانبين سوف يعملان مع الجانب العراقي على توزيع مياه نهري دجلة والفرات في أقصى وقت ممكن . وأن يتم تعجيل عمل اللجنة الفنية المشتركة للمياه الاقليمية بما يعني أن مايصل الى الحدود التركية – السورية حوالي 8ر6 مليار متر مكعب سنوياً ، بعد أن كان 30 مليار متر مكعب تقريبا .

وعلى الرغم من ان المعاهدات المعقودة بين تركيا وسوريا والعراق أو بين تركيا ودولتي الانتداب (فرنسا وبريطانيا) نيابة عن (سوريا والعراق) تعترف بمبدأ توزيع مياه دجلة والفرات ، كما تعترف بوجوب التشاور عند اقامة السدود على هذين النهرين، ووجوب الاتفاق على المشروعات المشتركة وتبادل المعلومات حول كل مايتعلق بمياه حوضي دجلة والفرات، الا ان الموقف التركي يتنكر لكل هذه الثوابت، ويمكن تحديد الموقف التركي بما يأتي:[1]

1. اعتبار ان مياه دجلة والفرات هي مياه وطنية "عابرة للحدود" وليست مياهاً دولية مشتركة، وبالتالي فهي لاتخضع للقسمة، أما المياه الدولية فهي فقط التي تفصل بين دولتين أو أكثر .
2. لتركيا حق السيادة (المطلقة) على مياه نهري دجلة والفرات التي تجري في أراضيها، باعتبارها مصدراً وطنياً مثل النفط .
3. ان ما تمرره تركيا من مياه الى سوريا والعراق هو "تضحية" منها وليس واجباً عليها، كما ان تركيا لايمكن لها ان تتحمل ترف ترك سهولها في جنوب شرق الأناضول دون مياه لكي تتدفق المياه بغزارة من نافورات دمشق وبغداد .
4. اعتبار حوضي دجلة والفرات حوضاً واحداً ، وامكان نقل مياه نهر دجلة الى نهر الفرات من خلال مشروع منخفض " الثرثار" في العراق.
5. رفض مبدأ القسمة أو توزيع المياه وقبول مبدأ "الاستخدام الأمثل " للمياه ، وتطبيق هذا المبدأ يحتاج (من وجهة النظر التركية) استخدام تكنولوجيا متطورة ، والقيام بدراسات فنية موسعة للتربة في البلدان الثلاثة، وتحديد أصناف التربة، وتحديد انواع المحاصيل الزراعية التي يتوجب زراعتها دون غيرها، في ضوء ذلك يتم تحديد الاحتياجات المائية .

مما تقدم يمكن القول ان المعاهدات والاتفاقيات التي تم عرضها سواء تلك التي انعقدت بين دولتي الانتداب (بريطانيا – فرنسا) ، أو بين تركيا من جهة وفرنسا بوصفها الدولة المنتدبة على سوريا من جهة اخرى، أو بين العراق وتركيا ، لم تقم بتنظيم الانتفاع بمياه الأنهار التي تجري في تركيا وسوريا والعراق معاً تنظيماً كاملاً ، بل اكتفت بوضع بعض القواعد العامة التي تسجل حقوق دول المجرى الأسفل لهذه الأنهار في الانتفاع بالمياه بصفة عامة، ولعل النص الوحيد الذي حدد تعهد الجانب التركي باطلاق نسبة معينة من مياه الفرات هو ماجاء في البروتوكول السوري– التركي باطلاق نسبة معينة من مياه الفرات عام 1987 الذي تعهدت فيه تركيا بتوفير معدل سنوي يزيد عن 500 م^3 / ثا عند الحدود التركية– السورية، أو الاتفاق السوري– العراقي الموقع في نيسان/ ابريل 1990 الذي اتفق فيه الجانبان على ان تكون حصة العراق 58 % وسوريا 42 % من المياه الواردة عند الحدود التركية– السورية الى ان يتم التوصل الى اتفاق نهائي ثلاثي حول قسمة المياه ([2]).

المبحث الثاني/ المشاريع المائية التركية على نهري دجلة والفرات

تعد تركيا من الدول الغنية بمواردها المائية الى الدرجة التي توصف بكونها دولة ذات تخمة مائية، حيث تقدر مواردها المائية السنوية بنحو 203 مليار متر مكعب ، لما تتمتع به تركيا من هطول مطريوثلجي كبير يقدر بنحو 600 مليار متر سنوياً، وتمد هذه الامطار اكثر من 26 نهراً رئيساً في تركيا، ويتم تغذية

---

[1] – عبد العزيز شحادة المنصور، المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، كانون الثاني / يناير 2000 . ص ص 149 – 150 .

[2] – حسون جاسم العبيدي ، حرب المياه ، سلسلة بحوث استراتيجية ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية / قسم الاستراتيجية ، العدد الثاني ، نيسان 2008 . ص :15

معظمها من داخل تركيا وبمقدار 196 مليار، والباقي البالغ 7 مليارات يتم تغذيته من خارجها، فضلاً عن نحو 9ر5 مليار متر مكعب من المياه الجوفية. علماً بأن حاجة تركيا للمياه السطحية لارواء أراضيها لايتجاوز 15ر6 مليار متر مكعب لارواء 13 % من مجموع الاراضي التي تزرع في تركيا، نظراً لاعتماد غالبية المساحات المزروعة على الامطار التي تؤمن زراعة نحو 96 مليون دونم ([1]) .

وقد شرعت تركيا خلال الثمانينيات من القرن الماضي في تنفيذ مشاريعها المائية مبتدأة بمشروع جنوب شرق الأناضول (الغاب) ، ثم تبعته بمشروع (انابيب السلام) وكما يأتي :

1. مشروع جنوب شرق الأناضول (الغاب GAP) :

يسمى مشروع جنوب شرق الأناضول كاب GAP من التسمية التركية للمشروع وهي: "Guneydogu Anadolu Projesi" ، ويطلق عليه باللغة الانكليزية: " he Southeastern Anadolu Development Project " أي "مشروع تطوير جنوب شرق الأناضول " .

ويُعد هذا المشروع أحد أكبر المشاريع طموحاً في العالم ، وفي تركيا وهو في الأساس من أفكار سليمان ديميريل رئيس الوزراء التركي الأسبق . وقد وقد وصفت مجلة تايم المشروع بكونه واحداً من اكبر تسعة مشاريع في العالم ، أو هو واحد من عجائب الدنيا السبع ([2]) .

يعتبر المشروع حوضي دجلة والفرات حوضاً موحداً، لأن المنطقة جبلية، لذا فان المشروع يتضمن أنفاقاً ضخمة لتوصيل المياه الى سهل حران، حيث يتوفر مايقرب من 1ر7 مليون هكتار من الأراضي المنبسطة والتي تحتاج الى المياه بصورة ماسة لتطويرها .

هذا المشروع بدأ كفكرة في كتاب : " نهر الفرات والخطة الانمائية لجنوب شرق الأناضول " عام 1971 للدكتور (كولارز) وهو استاذ الجغرافية ودراسات الشرق الأدنى في جامعة (ميتشجن) الأمريكية منذ عام 1971، وكان استاذاً زائراً في أكاديمية سلاح الطيران الامريكي ، ومستشار منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، والبنك الدولي وسلاح المهندسين الأمريكي .

وتعود أولى الدراسات الجدية لهذا المشروع الى الثلاثينيات من القرن الماضي . لكن طبيعة الظروف السياسية والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية الناتجة عن أوضاع سنوات الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945) والتطورات اللاحقة وقفت حائلاً دون تنفيذ هذا المشروع في النصف الأول من اربعينيات القرن الماضي ، وفي الستينيات منه تم التسريع في حشد عدد من المشروعات واستيعاب ما تحتويه المنطقة من طاقات وامكانات هائلة . وأخذ في بداية الأمر تطبيق فكرة ربط المشروعات الفردية ضمن خطة شاملة .ثم بدأت تركيا عام 1980 في وضع مخطط تفصيلي وشامل يربط عدد من المشروعات المائية ممهداً السبيل بذلك الى مشروع (جنوب شرق الأناضول) الذي يشتمل على سلسلة من سدود المياه والخزانات وأنفاق الإرواء ومحطات توليد الكهرباء من استغلال نهري دجلة والفرات .

---

[1] – احمد عمر الراوي ، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجامعة المستنصرية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، دار الدكتور للعلوم، بغداد، 2009 . ص 103 .

[2] – كريم محمد حمزة، الأبعاد الاجتماعية لمشروع GAP التركي، مجلة دراسات اجتماعية، بيت الحكمة، العدد 7، 2000 . ص 43 .

المشاريع المائية التركية في حوضي دجلة والفرات.. الأهداف والنوايا

ان نضوج فكرة المشروع كانت في نهاية السبعينيات من القرن الماضي، رغم ان خطة انشاء سد (كيبان) على الفرات في تركيا بدأت قبل ذلك بكثير، اذ وجهت (في حينه) السفارة التركية في بغداد مذكرة الى الحكومة العراقية في تشرين الأول 1957 ، يوم كان العراق وتركيا وايران أعضاء في حلف بغداد الذي انتهى عند قيام ثورة 14 تموز 1958، تضمنت اشعاراً برغبة تركيا انشاء سد (كيبان) ، ولم يبدأ العمل بانشاء السد الا في عام 1965 ، وقبيل الانتهاء منه تم في كانون الثاني 1971 توقيع بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين تركيا والعراق . ولكن حدثت مشكلة مائية كبيرة في العراق وسوريا في عام 1974 عند ملء سد (كيبان)، وتفاقمت المشكلة في العراق عام 1975 وذلك عندما قامت سوريا بملء سد (الطبقة) . وتكررت المشكلة نفسها عام 1992 عندما بدأ ملء سد (اتاتورك) ، ومن ثم اغلاق النهر كلياً لمدة شهر وذلك عند تحويل النهر الى السد .

يُعد مشروع جنوب شرق الأناضول (الغاب) أهم وأضخم مشروعات التنمية التركية في هضبة جنوب شرق الأناضول ، وهي هضبة فقيرة يسكنها أغلبية كردية . تبلغ المساحة التي يشملها المشروع حوالي 74 ألف كيلو متر مربع ، تمثل 10 % من المساحة الكلية لتركيا ، يجتازها نهرا دجلة والفرات ([1]) . وهذا المشروع هو لاستخدام مياه نهري دجلة والفرات، ويمتد في محاذاة الاجزاء الجنوبية الشرقية من تركيا مع كل من سوريا والعراق ، ويغطي جميع أراضي مقاطعة (أورفة) و (ماردين) ، فضلاً عن أقسام كبيرة من المقاطعات الأخرى في المنطقة مثل : (غازي عينتاب) ، (وادي يامان) ، (ديار بكر) وغيرها .

يتضمن المشروع 13 مشروعاً رئيسياً ، منها 7 مشاريع ضمن حوض نهر الفرات ، و 6 مشاريع ضمن حوض نهر دجلة، ويتضمن انشاء 22 سداً مع 19 محطة كهرومائية، وتروي 1ر633 مليون هكتار تستهلك 20 مليار متر مكعب سنوياً للري ([2]) . وفي مصادر اخرى يتضمن المشروع 21 سداً ، منها 17 على نهر الفرات وروافده، و 4 على نهر دجلة وروافده، ويروي 1ر64 مليون هكتار، والى انتاج 25 مليار كيلو واط / ساعة سنوياً ، ومجموع سعة المحطات الكهرومائية 7560 ميكا واط ، وخزن مايزيد عن 128 كيلومتر مكعب من المياه ([3]) .

ويتصف مشروع (الغاب) بالضخامة وحجم الانفاق والمتطلبات المالية، فقد وصل مجموع ما أنفق عليه منذ عام 1981 الى نحو 9 مليارات دولار منها 4 مليارات لمشروع سد أتاتورك وحده، وهناك 23 مليار دولار اخرى مخصصة لتكلفة المشروع حتى عام 2003 ([4]) . غير ان بعض المراقبين يعتقدون ان بلداً في طور النمو كتركيا لن يكون في وسعه تحمل هذه المبالغ الكبيرة ، لذلك تقوم تركيا بتخصيص قسم من مواردها الذاتية لتمويل المشروع حتى تتمكن من انجازه ضمن الفترة الزمنية المحددة .

وكان مقررا لهذا المشروع الأضخم في تركيا ان ينتهي خلال العام 2010 على أن يتم تأمين مبلغ 3ر1 مليار دولار كل عام ، ليصل اجمالي نفقات المشروع منذ بدايته في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي نحو 35 – 40 مليار دولار ، لكن العجز التركي عن الاستمرار في تأمين هذه المبالغ جعل تركيا تتطلع الى مصادر خارجية للتمويل ([5]) . ولذلك وجدت تركيا الحل في اللجوء الى دول ومؤسسات أجنبية أسهمت بتقديم مساعدات مالية لاتمام مشاريعها، ومن بين تلك الدول والمؤسسات: الولايات المتحدة الامريكية، كندا، اليابان، سويسرا، النمسا، فرنسا، المانيا ، مجلس التنمية الاجتماعي الأوربي، مؤسسة البيئة العالمية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية) ([6]) .

---

[1] – عبد الستار سلمان حسين ، مشروع جنوب شرق الأناضول (الغاب GAP) – الجوانب الفنية، مجلة دراسات اجتماعية، بيت الحكمة ، العدد 7 ، 2000 . ص 24 .

[2] – مجموعة من المؤلفين، ترجمة: سعد الطويل، الصراع حول المياه، مركز البحوث العربية والأفريقية، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2005. ص59 .

[3] – فؤاد قاسم الأمير، الموازنة المائية في العراق وأزمة المياه في العالم، بغداد، دار الغد، 2010 . ص 154 .

[4] – عبد العزيز شحادة المنصور ، مصدر سبق ذكره. ص 162.

[5] – محمد نور الدين ، حجاب وحراب " الكمالية وأزمات الهوية في تركيا " ، شركة رياض الريس للكتب والنشر ، لندن ، 2001 . ص 84 .

[6] – لمزيد من المعلومات راجع : عبد الستار سلمان حسين ، مصدر سبق ذكره . ص 34 .

وقد أشاد عدد من المسؤولين الاتراك بأهمية هذا المشروع ، حيث قال اوزال وهو يفتتح سد اتاتورك في 24 تموز/ يوليو 1992: " ان هذا الانجاز هو رمز لمواجهة التاريخ الذي شهد هزيمتنا أمام الغرب منذ تراجعنا أمام فيينا حتى الآن "، كما قال ديميريل: "ان GAP لايخترق الجبال بل يخترق العصر" ([1]) .
وفيما يأتي نبذة مختصرة عن أقسام مشروع (الغاب) :-

أ. المشاريع المائية على نهر الفرات :

- سد كيبان: وهو أول السدود التركية على نهر الفرات ، يقع جنوب التقاء رافديه (مراد صو وفرات صو)، بدأ العمل به عام 1965 وتم انجازه في عام 1974 . تبلغ الطاقة الخزنية للسد 30ر7 مليار متر مكعب من المياه ، وتبلغ سعة محطته الكهرومائية 1360 ميكا واط .
- سد قره قايا: يقع هذا السد على المجرى الرئيس لنهر الفرات، وعلى بعد 166 كيلومتر جنوب سد كيبان، تبلغ كمية الخزن الكلي له 54ر9 مليار متر مكعب، تبلغ سعة محطته الكهرومائية 1360 ميكا واط . وقد اكتمل بناء السد عام 1988 .
- سد اتاتورك: يقع السد على نهر الفرات جنوب سد قره قايا بحوالي 200 كيلو متر ، قرب مدينة أورفة. يعد هذا السد واحداً من أكبر 4 سدود في العالم، وأكبر المشاريع التي نفذت في تركيا ضمن مشروع (الغاب) ([2]) . وقد وضع حجر الأساس له عام 1981 ، وافتتح في عام 1992 . تبلغ السعة التخزينية للسد 48ر7 مليار متر مكعب ، وتنتج المحطة الكهرومائية التابعة للسد 2400 ميكا واط . تستخدم مياه السد لري أكثر من 870 ألف هكتار من أراضي سهول ماردين، منها 157 ألف هكتار في سهل حران .
- نفق أورفة : بدأ العمل في هذا النفق عام 1978 ، ويبلغ طوله 26ر4 كيلو متر وقطره من الداخل 7ر5 متر، وهو عبارة عن نفقين كبيرين متوازيين يبلغ تصريفهما الاقصى 328 متر مكعب في الثانية . ويُعد هذا النفق أكبر نفق اروائي في العالم ([3]) . وستروي مياه أحد النفقين سهول حران، فيما تروي مياه الآخر سهول شانلي أورفة ، حيث تبلغ المساحة المروية أكثر من 141 ألف هكتار، وتوجد في الانفاق محطة كهرومائية بسعة 48 ميكا واط .
- مشاريع الري ضمن الفرات الأسفل : وتتضمن ثلاثة مشاريع ري كبيرة لإحياء أراضٍ زراعية كبيرة تقدر بـ 565 ألف هكتار ، حيث يتضمن المشروع الأول ارواء حوالي 335 ألف هكتار، والمشروع الثاني لارواء 160 ألف هكتار ، والثالث لارواء 70 ألف هكتار . ويتم السقي إما سيحاً أو بالمضخات .
- مشروع الفرات الحدودي : يقع هذا المشروع بين سد اتاتورك والحدود التركية– السورية، ويتألف من سدين ومحطتيهما ، حيث تبلغ سعة المحطة الكهرومائية الاولى 1800 ميكاواط، وسعة المحطة الثانية 470 ميكاواط ، وارواء مساحة قدرها 23 ألف هكتار من الاراضي([4]).
- مشروع ري سروج– بازكي : يقع هذا المشروع في محافظة أورفة ، ويستهدف ارواء 500ر146 ألف هكتار من الأراضي الزراعية ، ومحطة كهربائية بطاقة 107 ميكاواط .
- مشروع ري أدي يامان– كاهتا: يضم هذا المشروع أربعة سدود ستوفر المياه اللازمة لري 409ر77 الف هكتار من الأراضي، ويقع في القسم الجنوبي من نهر الفرات .
- مشروع ري أدي يامان– غوكصو- أربان : يروي هذا المشروع 598ر71 ألف هكتار من الاراضي ، وقد انتهت تركيا من تنفيذه عام 1996 .

---

[1]– عمر كامل حسن ، مصدر سبق ذكره . ص 453 .
[2]– فؤاد قاسم الأمير، مصدر سبق ذكره . ص 155 .
[3]– علي غالب عبد الخالق ، المشاريع الحالية والمستقبلية في دول أعالي النهر ... ، مجلة الباحث العربي ، مركز الدراسات العربية ، لندن ، العدد 24 ، 1990 . ص 13 .
[4] – فؤاد قاسم الأمير ، مصدر سبق ذكره . ص 156 .

- مشروع غازي عنتاب : يتكون هذا المشروع من ثلاثة سدود ، انجز الاول منها سنة 1988 وبطاقة خزنية قدرها 100 مليون متر مكعب . ويهدف المشروع الى إرواء 82 ألف هكتار من أراضي محافظة غازي عنتاب ([1]) .

مما تقدم يظهر بأن مجموع الأراضي الزراعية المروية في حوض الفرات ضمن مشروع (الغاب) تبلغ 083ر1 مليون هكتار ، وان مجمل سعات المحطات الكهرومائية تبلغ 5350 ميكاواط .

ب – المشاريع المائية على نهر دجلة :

- مشروع دجلة – قرال قيزي : يضم هذا المشروع سدي دجلة وقرال قيزي ومحطتيهما الكهرومائيتين. تبلغ السعة التخزينية لسد دجلة 6ر0 كيلومتر مكعب ومحطته الكهرومائية 110 ميكاواط ، بينما تبلغ السعة التخزينية لسد قرال قيزي 9ر1 كيلومتر مكعب وسعة محطته الكهرومائية 94 ميكاواط ، ويروي المشروع مساحة 080ر126 ألف هكتار من أراضي الضفة اليمنى من دجلة .

- مشروع سد ومحطة باطمان : يقع هذا المشروع على نهر باطمان أحد الروافد الرئيسة لنهر دجلة . ويروي المشروع 744ر37 ألف هكتار من الأراضي ، فيما تعمل محطته الكهربائية بقوة 185 ميكاواط وتولد طاقة كهربائية قدرها 483 مليون كيلوواط / ساعة في السنة ([2]) .

- مشروع سد ومحطة باطمان – سيلفان : يهدف هذا المشروع الى ري 213 ألف هكتار من الاراضي الواقعة يسار نهر دجلة ، ومحطته الكهربائية تعمل بقوة 300 ميكاواط وتولد 5ر1 مليار كيلوواط / ساعة من الكهرباء سنوياً ([3]) .

- مشروع سد ومحطة كرزان : يقع هذا المشروع في حوض نهر كرزان قرب حوض نهر باطمان في ولاية سعرت، ويهدف هذا المشروع ارواء 60 ألف هكتار من الاراضي ، ومن اهم منشآته سد كرزان والمحطة الكهرومائية، وسيكون ارتفاع السد 170 متر والخزن الحي 436 كيلومتر مكعب والطاقة المشيدة 90 ميكاواط ([4]) .

- مشروع سد أليسو: يُعد هذا المشروع من المشاريع الضخمة جداً على نهر دجلة في ولايتي ماردين وسعرت، حيث يتكون من سد أليسو ذو السعة التخزينية التي تبلغ 4ر10 كيلومتر مكعب ، وبارتفاع 138 متر، ومحطة كهربائية ضخمة بسعة 1200 ميكاواط ، ويقع على بعد 50 كيلومتر من مدينة سعرت و 70 كيلو متر من الحدود العراقية– التركية . ويُعد هذا المشروع من أخطر المشاريع المائية التركية على العراق، لأنه سيعمل على تخفيض منسوب نهر دجلة من 20 مليار م^3/ سنة الى 9 مليارات م^3/ سنة ، مما يجعله يشمل خطراً كبيراً سيهدد مستقبل العراق الزراعي، لأنه سيعمل على تحويل ما يقرب من ثلاثة ملايين دونم من الاراضي الزراعية في وسط وجنوب العراق الى جزء من الصحراء ، مما يقلص مساحة الاراضي الزراعية في العراق بنسبة الثلث، فضلاً عن تأثر مياه الشرب، وتوليد الطاقة، والصناعة، والبيئة.

وبهذا الصدد أشار وزير الموارد المائية السابق عبد اللطيف رشيد في مقابلة مع جريدة الحياة يوم 2006/9/23 : "ان بلاده لم تتسلم من الجانب التركي أية معلومات تخص قيامه بإنشاء سد (أليسو) أو مواصفاته الفنية إلا عبر وسائل الاعلام، وهذا يخالف المعاهدات المعقودة بين الجانبين، ومبادئ القانون الدولي"، وان العراق اعترض على بناء السد المذكور لدى جهات عدة ، وبيّن وجهات نظره حتى لدى الجهات التي تدعم تمويل بناء السد، مع ضرورة ن يكون هنالك اتصال مباشر بين تركيا والعراق في ما يتعلق باقتسام المياه الدولية، وكل ما يتعلق بإنشاء السدود الخازنة في البلدين .

---

[1] – نفس المصدر . ص 157 .

[2] – أيمن عبد الحميد البهلول ، الاطماع الخارجية في المياه العربية (الحروب القادمة) دار السوسن للنشر، سوريا ، 2000 . ص 45 .

[3] – نفس المصدر. س 45

[4] – عبد الستار سلمان حسين ، مصدر سبق ذكره . ص 31.

- مشروع جزرة : يضم هذا المشروع سد جزرة ومحطته الكهرومائية التي تقدر طاقتها السنوية 208ر1 مليار كيلوواط / ساعة من الكهرباء ، فضلاً عن مشروع ري يؤمن المياه اللازمة لري 89 ألف هكتار من الأراضي الزراعية في وادي سيلوبي ([1]) .

مما تقدم نرى انه لو تم اكمال تنفيذ مشاريع دجلة ضمن مشروع (الغاب)، لبلغت الأراضي الزراعية المروية في حوض دجلة نحو 558 ألف هكتار ، وسعات محطات الكهرباء 2215 ميكاواط، والسعات الخزنية لجميع السدود 85ر23 كيلومتر مكعب .

آثار مشروع (الغاب) على العراق وسوريا :

وقبل الانتهاء من هذا المبحث لابد من التعريج ولو بايجاز على التأثيرات والانعكاسات السلبية لهذا المشروع على العراق وسوريا ، خاصة في مجال المياه ، وسيتم التركيز أكثر على العراق وكما يأتي :

في 13 تموز/ يوليو 1987 قام رئيس الوزراء التركي الأسبق ورئيس الجمهورية توركوت اوزال بزيارة الى سوريا حيث أجرى محادثات انصبت على مطالب أمنية تركية في مقابل موافقة تركيا على تدفق المياه عند الحدود السورية في حدود 500 متر مكعب في الثانية أي بمعدل 75ر15 مليار متر مكعب سنوياً، وهذه الكميات لاتكفي حاجات سوريا والعراق ، وتقدر المصادر السورية ان كمية المياه التي ستصل سوريا بعد استكمال المشروع التركي سينخفض بمقدار 40 % ، أما المياه التي تصل العراق فستنخفض بمقدار 80 % ([2]) . علماً بأن احتياجات سوريا من مياه نهر الفرات تتجاوز اليوم 5 مليارات متر مكعب سنوياً ، أما العراق فان احتياجاته من مياه النهر اليوم تتجاوز 19 مليار متر مكعب سنوباً ، ولن تبقى له الا أقل من 7 مليارات متر مكعب عند ملء خزان كيبان والطبقة عامي 1973 و 1974 ([3]) .

ومن اهم المشكلات التي تواجه الموارد المائية في العراق الناجمة عن ما قامت به تركيا من مشاريع سدود وخزانات على نهري دجلة والفرات هي : ([4])

1. مشكلة العجز المائي : يواجه العراق اليوم أخطاراً حقيقية كونه يعتمد على مياه مصادرها بالكامل تقريباً تقع خارج حدوده .. فالعراق يعتمد في حاجاته الى المياه على نهري دجلة والفرات ، وهذان النهران شكّلاً أهمية كبرى في تاريخه والذي سمي ببلاد مابين النهرين ، وبلاد الرافدين ، فالعراق تأريخياً كان يصله من مياه نهر الفرات مايقارب 30 مليار متر مكعب في السنة ، ومن نهر دجلة مايقارب 20 مليار متر مكعب ، لكن خلال الـ 25 سنة الاخيرة انخفضت هذه الكميات بشكل كبير خاصة في نهر الفرات وبنسبة 60 % حيث وصلت الى نحو 9 مليارات متر مكعب .
2. مشكلة التحكم التركي بمياه نهري دجلة والفرات : ان مشروعات تركيا المائية التي نفذتها على نهري دجلة والفرات تتيح لها التحكم بتصاريف هذين النهرين وذلك باطلاق ما تشاء من المياه من خزاناتها المقامة على النهرين مما يؤدي الى تذبذب في الوارد المائي الى العراق ، وهذا بدوره يؤدي الى تعثر تنفيذ الخطط الزراعية ، فضلاً عن امكانية احداث فيضانات في النهر باطلاق تصاريف عالية جداً تفوق استيعاب حوضه .
3. مشكلة رداءة نوعية المياه : لقد أدت مشكلة انخفاض الوارد السنوي لمياه نهري دجلة والفرات الى رداءة نوعية المياه ، حيث ازدادت الأملاح الذائبة فيهما ، وكذلك المواد الصلبة الأخرى نتيجة لانخفاض التصاريف عن معدلاتها الطبيعية .
4. مشكلة التأثير على ادارة الموارد المائية : ان التحكم التركي بتصاريف مياه نهري دجلة والفرات سيؤثر على ادارة الموارد المائية في كل من سوريا والعرق . وقد شهد عقد التسعينيات من القرن الماضي تحولاً كبيراً في التوجه العراقي نحو ادارة الموارد المائية كإنشاء السدود ، والمشاريع المائية وغيرها لغرض تأمين احتياجات العراق المائية .

---

[1] – عبد العزيز شحادة المنصور ، مصدر سبق ذكره . ص 170 .
[2] – مجموعة مؤلفين ، مصدر سبق ذكره . ص 251 .
[3] – نفس المصدر . ص 252 .
[4] – لمزيد من المعلومات راجع : حامد عبيد حداد ، السياسات المائية التركية وانعكاساتها على مستقبل الزراعة في العراق ، مجلة الاستاذ ، كلية التربية / ابن رشد ، جامعة بغداد ، 2009 . ص 793– 794

5. المشاكل ذات الطابع الخارجي : أما على المستوى الخارجي فلم تستجب تركيا لاعتراضات كل من الادارة المائية العراقية والادارة المائية السورية على تنفيذها لمشاريعها المائية . بالرغم من وجود عدد من البروتوكولات والنصوص الموقعة منذ عام 1920 حتى النصف الأول من التسعينيات كلها تؤكد اذا ماعرض الموضوع على المحافل الدولية يتوجب على تركيا الاعتراف بالطابع الدولي للنهرين وتوزيع مياههما بين البلدان الثلاثة ، كما انه لايحق لأية دولة متشاطئة ان تقوم باستثمار الموارد المشتركة باسلوب يلحق الضرر بالآخرين ، وقد رفضت تركيا هذه الاتفاقية التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 1997/5/21 . وبناءً على ما تقدم فإن مشروعات تركيا المائية في منطقة (الغاب) ليست مجرد مشروعات لتنظيم تصريف نهري دجلة والفرات، والحد من مخاطر الفيضانات كما تدعي تركيا . وإنما هي بالأساس مشروعات ذات أبعاد اقتصادية– سياسية– امنية، تتيح لتركيا القدرة في التحكم بالمياه التي تطلقها الى كل من سوريا والعراق، وبذلك تحرمها من التصريف الطبيعي للنهرين المذكورين، والتأثير على معدلات واردها السنوي . مستخدمة هذه القدرة في التحكم بالتصريف كورقة ضغط سياسية لتمرير مخططات وأهداف أجنبية، تمليها عليها برامج التعاون المشترك بينها وبين الدول الغربية و (اسرائيل). والحد من القدرات الزراعية العربية في كل من سوريا والعراق ، وجعل أمنهما الغذائي مخترقاً نتيجة لربطهما بتبعية غذائية دائمة . وقد حذر العراق من النتائج الوخيمة الي يمكن أن يخلفها تنفيذ مشروع (الغاب) التركي على مختلف جوانب الحياة في العراق .

2. مشروع مياه (أنابيب السلام) التركي :

بدأ التخطيط لهذا المشروع واعداد الدراسات الأولية له عام 1986 ، حيث كلفت الحكومة التركية شركة (براون أند روث Broun and Roth Co.) الأمريكية لاعداد دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع الذي يمتد بين تركيا والدول المجاورة ، باعتبار أن المياه ثروة سوف تشهد خلال السنوات العشر المقبلة نقصاً حاداً يؤثر في اقتصاديات هذه الدول . وقد قام مركز الدراسات الستراتيجية والدولية (SIS) التابع لجامعة جورج تاون الأمريكية في تشرين الثاني 1986 بعقد مؤتمر حول المياه في الشرق الأوسط حضرته وفود عربية وتركية و (اسرائيلية) ومسؤولون أمريكيون من وزارتي الخارجية والدفاع ، ومن أهم النتائج التي توصل اليها هذا المؤتمر القيام بدراسة مشروع " جيم دونا " (مستشار رئيس الوزراء التركي الاسبق للشؤون الخارجية) في 25 حزيران 1987 باسم " مشروع خط أنابيب السلام " ([1]) .

يُعد المشروع المذكور أحد المواضيع الحساسة والمؤثرة في العلاقات العربية – التركية بوجه عام، وسيساهم هذا المشروع في حالة تنفيذه (كما تزعم تركيا) في ازالة الكثير من المشاكل المائية والزراعية والتنموية لدول المنطقة، فالمشروع بحسب وجهة نظرها يهدف الى سد العجز المائي للدول المجاورة وبخاصة في مياه الشرب، وتأمين دخل مالي لتركيا يدعم مشاريعها التنموية ولا سيما (الغاب) ، كما ان المشروع كما تراه تركيا سيفسح المجال أمام تعاون تركي– عربي في المجالات الاقتصادية والتجارية والتنموية، ويؤمن فرص عمل ومشاريع مشتركة بين دول المنطقة، فضلاً عن الجدوى الاقتصادية للمشروع.

يعمل مشروع (انابيب السلام) التركي على توجيه جزء من مياه تركيا الى دول الشرق الأوسط والخليج العربي ، ولو تم اقرار هذا المشروع لأتاح بذلك الفرصة لتقديم حل تقني مثير حقاً للأهتمام ، غير ان النزاعات بين شعوب المنطقة تبلغ حداً يجعل من المستحيل النظر الى الحلول التقنية دون الاعتبار لما قد يختفي وراءها من نوايا سياسية ، وعليه فان مصير هذا المشروع ستحدده أولاً الاعتبارات السياسية .

والى جانب رغبة تركيا في استخدام المياه لتدعيم وتقوية دورها الجيوسياسي في المنطقة ، فإنها أيضاً تريد مقايضة المياه بالنفط . علماً بأن تركيا تستورد 50 % من احتياجاتها السنوية من الطاقة ، وان 25 % من انتاجها من الكهرباء يتوقف على وقود مستورد من الدول العربية ، وان فاتورة مشترياتها من النفط عام 1990 بلغت 3ر5 مليار دولار ([2]) .

---

[1]– غدير محمد سجاد عبد الله العبيدي، الأمن المائي العربي والتحديات السياسية والاقتصادية... ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية، جامعة صدام (النهرين حاليا) ، 2002 . ص 73 .

[2] – داليا اسماعيل محمد، مصدر سبق ذكره . ص 150 .

وفيما يأتي تلخيص بأبرز الجوانب الفنية لمشروع (أنابيب السلام) :

يقوم المشروع على مد انبوب عملاق ينطلق من نهري (سيحان وجيحان) على شاطيء البحر المتوسط التركي باتجاه سوريا على ان يمر بعد ذلك في الأراضي الأردنية ومنها يتفرع الأنبوب الى خطين هما:

1. الخط الأول (خط غربي) : يصل طوله الى 2700 كيلو متر ، وسيتراوح قطر الانبوب بين 3 – 4 أمتار، وسيقوم بنقل المياه الى سوريا والأردن والسعودية بطاقة تصل الى 3ر5 مليون متر مكعب في اليوم . وقدرت تكاليف هذا الخط بنحو 8ر5 مليار دولار .
2. الخط الثاني (خط شرقي او خط الخليج) : يمر هذا الخط في سوريا والأردن الى الكويت ويسير منها على امتداد الشاطيء الشرقي للسعودية الى البحرين وقطر والامارات وينتهي في عُمان ، وسيبلغ اجمالي طول الخط نحو 3900 كيلو متر ، وتصل طاقته الى 2ر5 مليون متر مكعب من المياه يومياً، وقدرت تكاليف هذا الخط بنحو 12ر5 مليار دولار .

يُقدر عدد الذين سيستفيدون من الخط الأول مابين 8 – 9 ملايين شخص بكميات من مياه تصل الى400 لتر يومياً للشخص الواحد، بينما عدد الذين سيستفيدون من الخط الثاني مابين 6 – 7 ملايين نسمة ، حيث يصل نصيب الشخص الواحد الى 400 لتر من المياه يوميا. وتُقدر الكلفة الاجمالية للمشروع 21 مليار دولار بحسب أسعار عام 1986 ، أما فترة تنفيذه فتقدر بـ 8 – 10 سنوات ، وعمره الافتراضي بـ 50 سنة ([1]) . وسيوفر المشروع المياه لأقطار الخليج العربية بتكلفة محدودة ، فبينما تقدر تكلفة الحصول على المتر المكعب من المياه بـ 84ر0 دولار من الخط الغربي ودولار واحد من خط الخليج ، ترتفع هذه الكلفة الى 5 دولارات للمتر المكعب من مياه محطات التحلية كما تشير مصادر تركية وغربية.

من الملاحظ ان ثمة تأييداً أمريكياً لهذا المشروع لعدة أغراض منها :

- كبح جماح العراق وسوريا وايران عن طريق تقوية موقف تركيا في الترتيبات الشرق أوسطية .
- اتاحة فرصة للشركات الأمريكية للأضطلاع بدور أساسي في كل المراحل الانشائية للمشروع .
- المشروع يخدم الكيان الصهيوني .

والجدير بالذكر ان مشروع (انابيب السلام) تلاشى ولم يرى النور وبقي حبراً على ورق، وذلك بسبب العقبات والعوائق التي تواجه تنفيذ هذا المشروع، نذكر أهمها:

1. رفض المشروع عربياً وخليجياً كونه يتضمن تزويد الكيان الصهيوني بالمياه، ما يعني دمج هذا الكيان في محيطه الاقليمي والعربي عن طريق هذا المشروع .
2. المشروع يمنح تركيا دوراً محورياً في المنطقة، ويقوي دورها الجيوسياسي، وبالتالي اعطاء انقرة وسيلة ضغط دائم على كل جيرانها .
3. المشروع عالي الكلفة ويتعذر ايجاد مصادر تمويل دولية كافية ، حيث دعت انقرة دول الخليج العربي للاشتراك في تمويل المشروع .
4. المشروع ينطوي على مقايضة الماء بالنفط (برميل ماء مقابل برميل نفط).
5. احتمال تعرض المشروع لخطر التخريب من قبل المتمردين الأكراد جنوب تركيا .

[1] – عبد العزيز شحادة المنصور، مصدر سبق ذكره . ص 192 .

المبحث الثالث/ اهداف المشاريع المائية التركية

أ. أهداف مشروع (الغاب) :

ترمي تركيا من وراء اقامة مشاريعها المائية في منطقة جنوب شرق الأناضول (الغاب) الى تحقيق جملة أهداف اقتصادية وسياسية وعسكرية وأمنية من أهمها ما يأتي :

أولاً – الأهداف الاقتصادية :

1. تسعى تركيا لتكون سلة غذاء (الشرق الأوسط) وبخاصة الوطن العربي الذي قدرت قيمة وارداته من المواد الغذائية بحدود 50 مليار دولار في عام 2000 ، ولذلك تحاول تركيا أن تتحكم بمعظم مياه نهري دجلة والفرات لتحقيق هذا الهدف، وتسعى الى رفع نصيب منتجاتها الغذائية من اجمالي صادراتها الزراعية الى البلدان العربية ([1]) .
2. سيؤمن انشاء نحو 17 محطة لتوليد الطاقة الكهربائية انتاج نحو 27 مليار كيلو واط / ساعة من الطاقة الكهربائية (ما يعادل 50 % من اجمالي الطاقة الكلية التي تنتجها تركيا) ، اذ يتوقع ان يكون هناك فائضاً من الطاقة الكهربائية تحاول بيعها للعرب . وهذا ما أكده وزير الاشغال التركي في 21 كانون الثاني / يناير 1992 بقوله : " نحن لدينا فائض من الطاقة الكهربائية ، ويمكن أن نزود سوريا بالطاقة الكهربائية كتعويض عن النقص في مياه الفرات ([2]) .
3. محاولة تركيا الاستحواذ على اكبر كمية من مياه دجلة والفرات من خلال سلسلة السدود والقنوات التي تمكنها من التحكم في كميات المياه التي يتم صرفها الى الجزء الأسفل من النهرين . وتعرض مقايضتها بالنفط العربي ، وهذا ما أكده توركوت أوزال بقوله : " ان مايهم تركيا هو الطاقة وما يهم العراق هو الحصول على مايكفيه من المياه ، وبما ان العراق بلد نفطي فبالأمكان اعطاؤه كمية اكبر من الماء خلال ملء السد ، مقابل بيع النفط العراقي لتركيا " ([3]) .
4. فتح منافذ لتسويق الخبرة الفنية والتكنولوجية التركية خاصة في مجال المياه والري واستصلاح الأراضي مما يساعد الشركات التركية على الدخول الى السوق الشرق أوسطية (الأقليمية) لتنفيذ مشروعات مائية وزراعية .
5. تأمل تركيا بأن مشروع (الغاب) سيسهم في رفع معدل الدخل القومي بنسبة 7 % وخفض معدل التضخم السنوي الى نحو 14 % . ومن هنا تقوم الحكومة التركية سنوياً بتخصيص مبالغ كبيرة من مواردها لمشروع (الغاب) من أجل انجازه في وقته المحدد ([4]) .
6. تأمل تركيا في توفير 3 ملايين فرصة عمل جديدة من خلال مشروع (الغاب) وكثير منها مخصص للقرويين الأكراد الذين يقطنون منطقة جنوب شرق الأناضول، وللعاطلين عن العمل، والتخفيف بالتالي من مشكلة البطالة وذلك بجلب الرفاه الى الأقليم، ومن خلال توفير فرص العمل سيرتفع المستوى المعاشي لسكان المنطقة، وسيتم القضاء على هذه المشكلة.
7. كما تهدف تركيا من مشروعاتها المائية الى تحويل اقليم جنوب شرق الأناضول الى منطقة جذب سياحي ، وبهذا ستكون العائدات الآتية من السياحة هي المصدر الآخر لزيادة الدخل القومي التركي .

---

[1] – عبد العزيز شحادة المنصور ، مصدر سبق ذكره . ص 165 .
[2] – عمر كامل حسن ، مصدر سبق ذكره . ص 455 .
[3] – نفس المصدر . ص 455 .
[4] – غدير محمد سجاد عبد الله العبيدي ، مصدر سبق ذكره . ص 71 .

ثانياً – الأهداف السياسية :

1. **الحصول على موقع فاعل ومؤثر في مايسمى بالنظام العالمي الجديد أو في ترتيبات المنطقة السياسية عن طريق مايسمى بـ (الدبلوماسية المائية) باستخدام ورقة المياه في العلاقات الخارجية مع كل من سوريا والعراق لاضعاف قدراتهما الاقتصادية ، وهذا ما أقدمت عليه تركيا ضمن تحالفها الأطلسي عندما قامت بتخفيض تصريف الفرات عام 1991 الى مستويات متدنية وصلت الى 170 متر مكعب في الثانية كجزء من توسيع نطاق الحظر الاقتصادي المفروض على العراق ، هذا فضلاً عن ان تركيا اتخذت ذلك الاجراء لمعاقبة سوريا على مساندتها لحركات التمرد المسلحة المعارضة لحكومة أنقرة وخاصة حركة الأكراد والأرمن ، وقد بررت تركيا ذلك بأنه يعود لأسباب فنية ([1]) .**
2. **ان مشروع (الغاب) سيمكن تركيا من السيطرة الكاملة على مياه نهري دجلة والفرات وبالتالي استخدام المياه كورقة ضغط سياسي واقتصادي ضد سوريا والعراق ، وتهديد العرب بهذه الورقة التي باتت تقلق الجميع نظراً لما يمكن ان تتحكم به تركيا بتصاريف نهري دجلة والفرات لتحقيق أهداف سياسية ([2]).**

ثالثا – الأهداف العسكرية والأمنية :

1. **لايستبعد استخدام تركيا لمخزونها المائي المستتر خلف سدودها العملاقة كسلاح عسكري مباشر في حالة حدوث نزاع مسلح ضد سوريا والعراق من خلال اطلاق تصاريف عالية جداً تفوق استيعاب أحواض الخزن في البلدين (سوريا والعراق) .**
2. **قد تثير السدود والمشاريع التركية وخاصة على حوض نهر دجلة قرب الحدود العراقية وخصوصاً سدي (جزرة وأليسو) مشكلات أمنية فيها، حيث ستخلق واقعاً زراعياً جديداً قرب الحدود وستكون هناك مدن وقرى وحضور سكاني مما قد يثير مشكلات أمنية فيها ([3]) .**
3. **وتتمثل أهم أهداف المشروع من الناحية الأمنية في سعي تركيا لاحداث تغييرات ديموغرافية في المنطقة التي تقطنها غالبية كردية (12 مليون نسمة تقريباً) ، من خلال تحويلها الى منطقة جذب سكاني تتوفر فيها كل المستلزمات الحياتية وفرص العمل بغية توطين مايقرب من 6 ملايين تركي سعياً لتحويل الأكراد الى اقلية في المنطقة المعنية ([4]) .**
4. **ايجاد فاصل طبيعي بين المناطق التي يعيش فيها الأكراد والقواعد الخلفية لمتمردي حزب العمال الكردستاني الـ (PKK) الموجودين في أغلب الأحيان في الجانب الآخر من الحدود الفاصلة بين تركيا والدولتين العربيتين سوريا والعراق ، وذلك بنقل الأكراد برضاهم أو عنوة بعيداً عن الحدود ([5]) .**

مما تقدم يمكن القول ان المزايا والأهداف التي تترقبها تركيا من مشروع (الغاب) قد لا تتحقق بالسهولة التي تتصورها تركيا ، فهناك من يعتقد بأن المشروع يُعد من الناحية الاستراتيجية شديدة الهشاشة، بسبب التركيب السكاني للمنطقة التي بنيت فيها سدود مشروع جنوب شرق الأناضول (الغاب) ن فهو من الناحية الجغرافية معرض للتخريب . لذا فأن ما يضمن نجاح المشروع التركي هو سعي تركيا لإقناع جوارها العربي (بعد حل قضية تقاسم مياه دجلة والفرات على أساس من حسن الجوار) من خلال اتفاقيات حقوقية وسياسية واقتصادية وإنمائية تعاونية مشتركة. ان السياسة المائية المستقبلية لتركيا إذا كان هدفها الانفتاح عربياً ، فعليها ان تترجم سياستها هذه بانفتاح سياسي واقتصادي وإعلامي وثقافي على الدول العربية، مما يسهم في إزالة بذور الشك بين تركيا والدول العربية وزرع الثقة المتبادلة بين الطرفين، وهذا ما تنتهجه تركيا اليوم في ظل حكم حزب العدالة والتنمية، حيث الانفتاح التركي الاقتصادي والسياسي والدبلوماسي على محيطه العربي، والمرونة التي تبديها تركيا في موضوع المياه .

---

[1] – عمر كامل حسن ، مصدر سبق ذكره . ص 457 .
[2] – نفس المصدر . ص 457 .
[3] – نفس المصدر . ص 457 .
[4] – غدير محمد سجاد عبد الله العبيدي ، مصدر سبق ذكره . ص 69 .
[5] – عبد العزيز شحادة المنصور ، مصدر سبق ذكره . ص 194 .

ب . أهداف مشروع (أنابيب السلام) :

تتطلع تركيا من وراء اقامة مشروع (أنابيب السلام) تحقيق مزايا ومكاسب ذات ابعاد اقتصادية وسياسية واستراتيجية أبرزها ما يأتي :

1. تحاول تركيا من خلال هذا المشروع اقرار مبدأ (بيع المياه) والحصول على عائدات مالية كبيرة تقدر بحوالي ملياري دولار سنوياً نظير بيع المياه الى البلدان العربية، بمعنى آخر مقايضة المياه التركية بالنفط العربي وبما يخدم تمويل مشروع (الغاب) . وقد طرح ذلك الرئيس التركي الأسبق توركوت أوزال عام 1987، وقد أثير الموضوع مجدداً في أيلول/ سبتمبر 1997 عندما أصدر وزير الدولة التركي بياناً ذكر فيه ان تركيا يجب أن تبيع مياهها من نهري دجلة والفرات لجيرانها في الجنوب، مما أثار ردود فعل من قبل سوريا والعراق ([1]) .
2. تأمل تركيا فيما لو تم تنفيذ المشروع أن تحصل على حصة أكبر من الاستثمارات العربية المباشرة، وحصول الشركات التركية على حصة من الأسواق العربية لتصريف المنتجات التركية.
3. تعزيز دور تركيا الأقليمي كعنصر للتوازن والاستقرار والسلام في منطقة الشرق الأوسط الحافلة بالاضطرابات والمرشحة في المستقبل (طبقاً للتصورات الغربية) لنشوء "صراعات وحروب المياه"([2]).
4. تحاول تركيا من خلال هذا المشروع التمهيد لهيمنة استراتيجية تركية على المناطق التي تزودها بالمياه ، وخلق امبراطورية تركية جديدة قوامها المياه .

أن مشروع (أنابيب السلام) تلاشى وقد لا يرى النور في المستقبل وذلك بسبب القضايا الشائكة التي تواجهها المنطقة وعدم التوصل الى حل . لكن لو قدر له النجاح وتم تنفيذه يشكل خطراً كامناً يهدد الامة العربية من ناحيتين هما :

- امكانية استغلال تركيا سلاح المياه سواء بارادتها أو تحت الضغط الصهيوني– الغربي، كما حدث عندما أوقفت تركيا تصدير النفط العراقي عبر انبوب النفط الممتد داخل أراضيها ابان العدوان الثلاثيني على العراق .
- ومن ناحية اخرى فان مشروعات كهذه سوف تدفع بالمنطقة العربية الى الانخراط في نظام شرق أوسطي يقوم على تفكيك الروابط العربية– القومية، مما يحقق الدعوة الصهيونية على اقامة سوق شرق أوسطية مشتركة على اساس التكامل بين: العمالة المصرية، الاموال الخليجية، المياه التركية، والتقنية (الاسرائيلية) .

مما تقدم من طبيعة وأبعاد وأهداف مشاريع تركيا المائية يتضح بأن تركيا تسعى لأن تكون قوة اقتصادية وسياسية على حساب مصلحة الدول المتشاطئة معها في نهري دجلة والفرات ، وتصر على نهجها في تنفيذ برامجها المائية، بالرغم من الاعتراضات عليها من قبل العراق وسوريا بصفتهما دولتين متضررتين. ومخالفة ذلك للقواعد والقرارات الدولية التي تنظم عملية استثمار المياه المشتركة بين الدول.

وأخيراً نرى بأن المشروعين التركيين (الغاب) و (أنابيب السلام) متداخلين في الابعاد السياسية والاقتصادية والأمنية ، فمشروع مياه (أنابيب السلام) سيكون المكمل العملي للتوجهات والاهداف التركية المتوخاة من السدود المائية ضمن مشروع جنوب شرقي الأناضول (الغاب) للوصول الى سيطرة تركيا على المياه .

---

[1] – لمزيد من المعلومات راجع :
- عبد العزيز شحادة المنصور ، مصدر سبق ذكره . ص 192 .
- عمر كامل حسن ، مصدر سبق ذكره . ص 473 .

[2] – عبد العزيز شحادة المنصور ، مصدر سبق ذكره . ص 192 .

الخاتمة

تتطلع تركيا من خلال استخدام وفرتها المائية للتدخل بشكل مباشر في شؤون المنطقة وفرض نفسها كقوة مؤثرة لامفر منها في عملية اعادة تشكيل الخريطة الجيوسياسية للشرق الأوسط التي تسارعت مع نشوب حرب الخليج، وقد اثبتت المياه انها (سلاح) ووسيلة فعالة في خدمة هذه الاستراتيجية . وعليه تقترح أنقرة نقل الماء الى دول المنطقة ، بل وتلبية حاجاتها من المنتجات الزراعية والغذائية بفضل المساحات الكبيرة التي يرويها مشروع (الغاب) مما يمهد السبيل لاسترداد تركيا مركزها كدولة مؤثرة في المنطقة بعد ان فقدته مع تمزق أوصال الامبراطورية العثمانية ونشأة الدول العربية المستقلة .

ورغم الشكاوي والاحتجاجات والتهديدات لم تتمكن سوريا والعراق من الحيلولة دون مواصلة العمل على تنفيذ مشروع (الغاب) التركي بل انهما لم يتوصلا الى اتفاق أو معاهدة تقاسم مياه النهرين ، وذلك بعدة أسباب أهمها :

1. غياب قانون دولي يمول تقاسم الموارد المائية المشتركة وادارتها .
2. افتقاد التنسيق بين بغداد ودمشق اللتين لاتربطهما أية علاقة دبلوماسية آنذاك .
3. الحرب بين العراق وايران التي فرضت على العراق اقامة علاقات طيبة مع تركيا ، مما حال دون الرد بفاعلية ضد السياسة المائية التي تنتهجها تركيا .
4. عدم قدرة سوريا الوقوف منفردة ضد تركيا .

ومما تقدم توصل الباحث الى الاستنتاجات التالية :

1. رفضت تركيا كل الاتفاقيات البروتوكولات الموقعة منذ عام 1920 وضلت تتمسك بحق السيادة المطلقة على مياه نهري دجلة والفرات .
2. لتركيا اهداف اقتصادية وسياسية وأمنية وعسكرية من وراء مشاريعها المائية تسعى من خلالها لأن تكون قوة اقتصادية وسياسية على حساب الدول المتشاطئة معها (سوريا والعراق).
3. بدأ العراق ينتقل من حالة الاستقرار المائي الى حالة العجز المائي بسبب مخاطر المشاريع المائية التركية .
4. ان المشاريع المائية التركية المقامة على نهري دجلة والفرات من شأنها التأثير على نوعية المياه وزيادة ملوحتها، مما يعني عدم صلاحيتها لاغراض الشرب والري وغيرها .
5. تسعى تركيا من وراء مشاريعها المائية الضغط على العرب لتحقيق معادلة (المياه مقابل النفط) .
6. هناك مشروع طموح ربما ستقوم به تركيا مستقبلاً هو تجارة المياه وذلك بنقل وبيع المياه العذبة الى دول الخليج العتربي و (اسرائيل) غير انبوب السلام من اراضيها.

وعليه يمكن طرح التوصيات التالية :

1. تفعيل عمل اللجنة الفنية للمياه الدولية المشتركة بين العراق وتركيا وسوريا للاسراع في التوصل الى قسمة عادلة للمياه المشتركة بين الدول الثلاث .
2. حث تركيا على ضرورة التوصل الى ابرام اتفاقيات ملزمة وبضمان الأمم المتحدة لتقسيم الموارد المائية المشتركة بين تركيا وسوريا والعراق قسمة عادلة .
3. وضع سياسة مائية موحدة لسوريا والعراق تكون واضحة ودقيقة لاستثمار الموارد المائية على الوجه الأمثل ، وادارتها ادارة كفوءة .
4. تعد المياه المشتركة حقاً طبيعياً للدول المتشاطئة على حوض النهر ، لذا ينبغي عدم التجاوز على هذا الحق من قبل أي طرف من الاطراف .
5. العمل على مواجهة شحة المياه باعتماد سقي الاراضي الزراعية من خلال ادخال منظومة الري الحديث الى جميع مفاصل العملية الزراعية والتي لاتستهلك كميات كبيرة من المياه مثل منظومة الري بالرش او بالتنقيط وغيرها.
6. اعتماد المشروعات الخزنية لخزن الفائض من المياه خاصة في موسم الامطار للاستفادة منها في موسم الجفاف، وعدم هدرها .
7. رفض فكرة اعتبار المياه الدولية المشتركة سلعة اقتصادية لان هذا مخالف لقواعد القانون الدولي.

الهوامش والمراجع

1. جلال معوض، مشكلة مياه الفرات، التطورات والجوانب الاقتصادية والسياسية والقانونية، جامعة القاهرة، 1991 ، ص 212 .
2. محمود ابو زيد، المياه مصدر للتوتر في القرن 21 ، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1998 . ص 28 .
3. حامد سلطان، القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة ، 1978 . ص 516 .
4. شبكة المعلومات (الانترنت) : http : // WWW. Ahram . org . eglacpss / ahram / 2001/1
5. شوكت حسن، القواعد الدولية لتنظيم استغلال مياه الأنهار الدولية، مجلة الباحث العربي، لندن، العدد 24 ، سبتمبر 1990 . ص 27 .
6. داليا اسماعيل محمد ، المياه والعلاقات الدولية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2006 . ص ص 46-48
* كانت سوريا تقع تحت الانتداب الفرنسي، والعراق تحت الانتداب البريطاني .
7. عبد العزيز شحادة المنصور، المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الثاني / يناير 2000 . ص ص 149 – 150 .
8. حسون جاسم العبيدي، حرب المياه، سلسلة بحوث استراتيجية ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية / قسم الاستراتيجية، العدد الثاني، نيسان 2008 ، ص 15 .
9. احمد عمر الراوي، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجامعة المستنصرية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، دار الدكتور للعلوم، بغداد، 2009 . ص 103 .
10. كريم محمد حمزة ، الأبعاد الاجتماعية لمشروع GAP التركي ، مجلة دراسات اجتماعية ، بيت الحكمة، العدد 7 ، 2000 . ص 43 .
11. عبد الستار سلمان حسين ، مشروع جنوب شرق الأناضول (الغاب GAP) - الجوانب الفنية، مجلة دراسات اجتماعية، بيت الحكمة ، العدد 7 ، 2000 . ص 24 .
12. مجموعة من المؤلفين ، ترجمة: سعد الطويل، الصراع حول المياه، مركز البحوث العربية والأفريقية ، القاهرة ، مكتبة مدبولي، 2005 . ص59
13. فؤاد قاسم الأمير، الموازنة المائية في العراق وأزمة المياه في العالم ، بغداد ، دار الغد ، 2010 . ص 154 .
14. عبد العزيز شحادة المنصور، المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الثاني / يناير 2000 . ص 162 .
15. محمد نور الدين ، حجاب وحراب " الكمالية وأزمات الهوية في تركيا " ، شركة رياض الريس للكتب والنشر ، لندن ، 2001 . ص 84 .
16. لمزيد من المعلومات راجع : عبد الستار سلمان حسين ، مصدر سبق ذكره . ص 34 .
17. عمر كامل حسن ، مصدر سبق ذكره . ص 453 .
18. فؤاد قاسم الأمير، مصدر سبق ذكره . ص 155 .
19. علي غالب عبد الخالق ، المشاريع الحالية والمستقبلية في دول أعالي النهر ... ، مجلة الباحث العربي ، مركز الدراسات العربية ، لندن ، العدد 24 ، 1990 . ص 13 .
20. فؤاد قاسم الأمير ، مصدر سبق ذكره . ص 156 .
21. نفس المصدر . ص 157 .
22. أيمن عبد الحميد البهلول ، الاطماع الخارجية في المياه العربية " الحروب القادمة " ، دار السوسن للنشر ، سوريا ، 2000 . ص 45 .
23. نفس المصدر . ص 45 .
24. عبد الستار سلمان حسين ، مصدر سبق ذكره . ص 31 .

25. عبد العزيز شحادة المنصور ، مصدر سبق ذكره . ص 170 .
26. مجموعة مؤلفين ، مصدر سبق ذكره . ص 251 .
27. نفس المصدر . ص 252 .
28. لمزيد من المعلومات راجع : حامد عبيد حداد ، السياسات المائية التركية وانعكاساتها على مستقبل الزراعة في العراق ، مجلة الاستاذ ، كلية التربية / ابن رشد ، جامعة بغداد ، 2009 . ص 793-794 .
29. غدير محمد سجاد عبد الله العبيدي ، الامن المائي العربي والتحديات االسياسية والاقتصادية...، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ن جامعة صدام (النهرين حالياً) ، 2002 . ص73.
30. داليا اسماعيل محمد ، مصدر سبق ذكره . ص 150 .
31. عبد العزيز شحادة المنصور ، مصدر سبق ذكره . ص 192 .
32. عبد العزيز شحادة المنصور ، مصدر سبق ذكره . ص 165 .
33. عمر كامل حسن ، مصدر سبق ذكره . ص 455 .
34. نفس المصدر . ص 455 .
35. غدير محمد سجاد عبد الله العبيدي ، مصدر سبق ذكره . ص 71 .
36. عمر كامل حسن ، مصدر سبق ذكره . ص 457 .
37. نفس المصدر. ص 457 .
38. نفس المصدر. ص 457 .
39. غدير محمد سجاد عبد الله العبيدي ، مصدر سبق ذكره . ص 69.
40. عبد العزيز شحادة المنصور ، مصدر سبق ذكره . ص 194 .
41. لمزيد من المعلومات راجع :
- عبد العزيز شحادة المنصور، مصدر سبق ذكره . ص 192 .
- عمر كامل حسن، مصدر سبق ذكره . ص 473 .
42. .عبد العزيز شحادة المنصور، مصدر سبق ذكره . ص 192 .